تقارير عالمية تؤكد تعاظم قدرة العراق الانتاجية النفطية المستقبلية

بلوغ الاحتياطي المؤكد ١٤٣ مليار برميل

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

ناقلات نفط عملاقة راسية في احد موانئ البصرة (أرشيف)

أكدت تقارير عالمية تعاظم قدرة العراق الانتاجية والتصديرية النفطية خلال الاعوام المقبلة، ما يجعلها في صدارة الاسواق العالمية، في وقت كشفت تقارير اخرى عن بلوغ الاحتياطي النفطي المؤكد ما مقداره ١٤٣ بليون برميل.

وكشف تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن العراق يملك احتياطياً نفطياً مؤكداً يفوق الـ١٤٣ بليون برميل، واحتياطياً محتملاً يفوق الـ ٢٠٠ بليون برميل.

واكد التقرير أن العراق سيتصدر قوى النفط العظمى القادرة على التأثير في الأسواق العالمية، فيما أشار إلى أنه في حال استمرار العراق على إنتاجه الحالي من النفط فسيكفي احتياطه لـ٩٠ عاماً.

وقال التقرير الذي أعدته وحدة المعلومات والتحليل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي للمنظمة عن واقع النفط والغاز في العراق : ان العراق يملك احتياطاً نفطياً يفوق الـ١٤٣ بليون برميل، واحتياطاً محتملاً يفوق الـ ٢٠٠ بليون برميل"، مبيناً أن "هذا الاحتياطي يضع البلاد ضمن مجموعة صغيرة من الدول التي تملك قدرة عالية على إنتاج النفط والتأثير في أسواق النفط العالمية".

ولفت التقرير إلى أن "قطاع النفط يسيطر على اقتصاد البلد بشكل كامل فيسهم بما مقداره ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و٩٩٪ من الصادرات، و٩٠٪ من دخل الحكومة مبيناً أنه كلما زادت معدلات إنتاج وتصدير النفط اتسعت سيطرته على الاقتصاد وبالتالي كبرت عائدات الحكومة منه".

وأكد التقرير أنه في حال استمرار إنتاج النفط على هذا النحو فسيكفي احتياط النفط المؤكد لـ٧٠ - ٩٠ سنة"، لافتاً إلى أن "متوسط سعر برميل النفط في حال استمر عند مستوى الـ ١٠٠ دولار فستصل عائدات الحكومة العراقية العام الحالي إلى ٨٠ بليون دولار وستتضاعف إلى ١٦٠ بليون دولار بحلول ٢٠١٦".

وأشار تقرير الأمم المتحدة إلى أن "عقود الخدمات الفنية في الحكومة الفيدرالية تعطي هذه الاتفاقات الشركات المنتجة للنفط حقاً بنصيب منه، لكن مدى دستورية هذا الحق هو موضوع خلاف في الوقت الراهن"، مضيفا أن "هذه العقود قد تتعرض للمساءلة إذا لم يوافق مجلس النواب عليها فيما منع غموض البنود الدستورية المتعلقة بالنفط وبالخلافات بين الحكومة الفيدرالية والحكومات الإقليمية بشأن ترجمة هذه البنود منع العراق من إصدار التشريعات المطلوبة".

وأوضح التقرير أن "إمكان النمو والازدهار وإيجاد فرص عمل في القطاعات غير النفطية الأخرى ستبقى محدودة إلى حين تطبيق جهود حقيقية لتنويع الاقتصاد وتحويل عائدات تصدير النفط إلى القطاع الخاص مؤكدا أن عائدات تصدير النفط أدت إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي الذي من شأنه أن يعيق عملية التصدير في القطاعات الأخرى غير النفطية وزيادة تنافس الواردات ورفع التكاليف في القطاعات غير المتداولة".

وأضاف التقرير أن انتشار مزيد من القطاعات غير النفطية التي تشغل العمال لا يزال محدوداً ويحد من قدرة الاقتصاد العراقي في إيجاد فرص عمل تقلل من مستويات الفقر متوقعاً ازدياد هذه المشكلة مستقبلاً عندما تبدأ صادرات قطاع النفط بالتوسع في شكل أسرع مما هي الحال في القطاعات غير النفطية".

ويظهر التقرير أن "٢٣٪ من العراقيين يعيشون تحت خط الفقر، إذ يبلغ مصروف الفرد ٢,٢ دولار يومياً، وهذا يعني أن العراق بحاجة إلى إيجاد مزيد من فرص العمل"، مشيراً إلى أن "سوء استغلال العراق الغاز إذ ينتج ما بين ١٦ و١٧ بليون متر مكعب قياسي من الغاز سنوياً ويسوق بليون متر مكعب محلياً ويضخ بليون متر مكعب في خزانات للمساعدة في إنتاج النفط والباقي إما يُحرق أو يُضيّع في الجو".

وبحسب تقرير الأمم المتحدة فأن "معدل الاحتياط الموثوق من الغاز يبلغ ٣١٠٠ متر مكعب قياسي أي ما يوازي ١٥ بليون برميل من النفط، لكن احتياط الغاز لا يزال غير مستخدم في الشكل الأمثل"، مضيفاً أن "إنتاج النفط العراقي يتوزع على ١٢ حقلاً رئيساً هي: طاوكي وطق طق وخرمالة ونجمة وبابا كركر وبدرة والأهداب والحلفاية ومجنون وغرب القرنة والرميلة الشمالية والجنوبية والزبير".

ويكشف التقرير أن "الحكومتين الاتحادية وإقليم كردستان تستخدمان طرقاً مختلفة في التعاقد على النفط والغاز، إذ وقعت الحكومة الاتحادية على عقود خدمات فنية مع شركات استثمار دولية، بنسبة مشاركة ٢٥٪ للعراق، في حين قامت حكومة الإقليم بالتوقيع على اتفاقات للإنتاج المشترك مع شركات النفط، التي تبلغ نسبة مشاركة الحكومة فيها ٢٠٪"، مؤكداً أن "العائدات الهائلة من صادرات النفط تحوّل إلى الحكومة وتشكل ٩٠٪ من إيراداتها وهذا يعني أن الأخيرة لا تعتمد كثيراً على عائداتها من الضرائب".

وكانت وزارة النفط قد أعلنت في أيلول الماضي عن خطة لرفع طاقتها التصديرية من النفط الخام إلى خمسة ملايين برميل يوميا خلال العامين المقبلين، فضلاً عن السعي إلى إنشاء شبكة أنابيب لنقل الغاز.

وتعاقد العراق خلال العام الماضي ٢٠١٠ مع إحدى الشركات العالمية لإنشاء أربعة موانئ عائمة لتصدير النفط الخام، سيتم العمل في اثنين منها نهاية العام الحالي، وبطاقة تصديرية للميناء الواحد تبلغ ٩٠٠ ألف برميل يوميا.

ويسعى العراق من خلال تطوير حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً في غضون السنوات الست المقبلة، وإلى ١٢ مليون برميل يوميا بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، كما عرضت وزارة النفط ثلاثة حقول غازية للاستثمار الأجنبي وهي: حقول المنصورية والسيبة وعكاز، فيما ستكون الشركات التي ستقوم بتطوير الحقول النفطية ملزمة بمنع حرق أية كمية من الغاز المصاحب للنفط، كما ستلزم ببناء منشآت لتصنيع الغاز المصاحب، وتسليمه للعراق من دون مقابل.

ويبلغ الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي، ١١٢ تريليون قدم مكعب ما يجعل العراق في المرتبة العاشرة من بين دول العالم الغنية بالغاز الطبيعي.

وحددت حصة العراق بثلاثة ملايين و٨٠٠ ألف برميل يومياً، لكنه لا يصدر حالياً سوى مليوني و١٦٥ ألف برميل يومياً، ويتم تحديد حصة التصدير بالاتفاق بين الدول ومنظمة أوبك، وبالاعتماد على بعض المعايير أهمها احتياطي كل دولة، ويطالب العراق بزيادة حصته اعتماداً على ما يقول إنها "اكتشافات نفطية جديدة" لديه.

يذكر أن العراق يصدّر نفطه الخام من موانئ البصرة وخور العمية على الخليج العربي، فضلاً عن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، ويتم التصدير بالشاحنات الحوضية إلى الأردن، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية من نفط البصرة ٩٠٪، في حين تصدّر النسبة المتبقية من نفط كركوك، وينتج العراق حالياً نحو مليونين و٧٠٠ ألف برميل من النفط الخام يومياً، ويصدّر منها ما يقارب من مليوني و٢٠٠ ألف برميل يومياً.

فضاءات

■ ثامر الهيمص

التخطيط والتراخيص

بعد أيام قلائل سيتم رفع الميزانية الى البرلمان للمصادقة عليها وهي أضخم ميزانية في تاريخ العراق، إذ تبلغ ١١٢ مليار دولار وأنها تنسجم مع اتفاقيات صندوق النقد الدولي هذا ما تقوله وزارة المالية اذ وضعت الميزانية في قالب يصعب على البرلمانيين الخروج عنه من ناحية وكذلك تدخل وزارة التخطيط، وبموجب هذه الميزانية سيكون معدل دخل الفرد خمسة آلاف دولار.

ولكن الميزانية الاستثمارية تشكل ٣٠ ٪ من الميزانية العامة ، برغم كثرة الاستحقاقات الملحة جدا" جدا" لذلك سيكون دور التخطيط محدودا جدا" إذ لدينا مبلغ محدود واحتياجات كثيرة جدا". فمثلا" مطلوب خمسة آلاف مدرسة جديدة منها (٤٩٥ طينية) لان المدارس ذات الهياكل الحديدية تآكلت قبل استعمالها ولإسكان حاجتنا على الأقل مليوني وحدة سكنية. ومشاكل الخدمات من الكهرباء والماء والصحة حيث لا زالت مناطق خارج الخدمة، ناهيك عن التصحر الزاحف وزواحفه وعشرات المعامل الحكومية التي تنتظر الفرج الاستثماري والتي من المفروض أن تعوضنا بضائعها عن خمسين مليار دينار استيراد أي تقريبا" نصف ميزانيتها الحالية،

ولكن تراخيص النفط التي من المؤمل أن يستحوذ عليها الاعضاء الدائمون في مجلس الامن إضافة الى ايطاليا وهولندا فاننا في امان بحماية هؤلاء والمفروض أن تصبح التراخيص هي القاطرة للاستثمار الاجنبي والاقليمي، كما يزكي ميزانيتنا صندوق النقد الدولي، لا ندري هل هذا معوق للتخطيط الستراتيجي أم نتعامل مع هذه الحقائق والوقائع كما نتعامل مع الارهاب والفساد؟ وهل يستطيع المخطط أن يحدد ما يبلعه الطرفان أم يبقى محصورا في أقل من ثلث الميزانية الذي نحتاج عشرة اضعافه للمشاريع الستراتيجية المتوقفة على الاموال (الري والبزل والسدود، ميناء الفاو، الكهرباء، والمشاريع الخدمية عموما"؟) فهذه التحديات أمام المخطط وهو يواجه في الوقت نفسه الموجة الجديدة التي ستقلب المستحقات وهي موجة اللامركزية أو الفيدرالية حيث يرغب اعضاء مجالس المحافظات بميزانية عالية بحيث تغطي الامتيازات الجديدة التي يجب أن تكون مساوية لامتيازات اعضاء مجلس النواب.. ولا شك هذا رقم صعب يتضاعف كل اربع سنين حيث يتجمع الاوائل بالتقاعد ليأتي من بعدهم جيل متشوق. والتحدي الآخر هو صندوق الاجيال الذي حسب علمنا لازال فارغا" اذ ليس من المعقول أن تخطط له ولدينا عشرة ملايين تحت خط الفقر فهؤلاء اولى من الجيل القادم، هل نعزز التموينية أم نوزع دولارات النفط مباشرة ونضمن اصواتا" انتخابية ونختصر الطريق ونمتص الاحتقان كما تم امتصاص احتقان الكهرباء هذا الصيف لحد ما؟

إذن لدينا تحديات وهي المشاريع الستراتيجية يواكبها الفقر واتساعه وصندوق الاجيال ولكن التراخيص تبشّر بخير عميم اقتصاديا" وأمنيا" وسياسيا".

ألم تكن هذه القاعدة أي قاعدة التراخيص هي مَن ننطلق منها لنضع أولوياتنا بحيث تواكب انتاج النفط الناضب والغاز الواعد وتستمر عيوبنا المناطقية والطائفية والعنصرية؟ ولو أن المراهنة على ذلك يشوبها الكثير، ولكن هذا هو العصفور الذي باليد.

مصطلحات اقتصادية

إعداد / المدى الاقتصادي

البطالة الدورية

عبارة عن البطالة التي تتزامن مع حدوث الكساد في الدورة الاقتصادية أو الدورة التجارية، والتي كانت أحدى السمات الواضحة للنشاط الاقتصادي خلال المئة والعشرين عاما السابقة على عام ١٩١٤. ومن الخصائص الرئيسة للبطالة الدورية أنها تتزامن مع فترات الكساد العام، ولذلك تتأثر جميع أشكال الإنتاج تقريبا بذلك، وذلك على الرغم من أنه في هذه الأوقات يتأثر عدد قليل من الصناعات التوسعية بدرجة أقل من الصناعات الأخرى. ويعد هذا النوع من البطالة من أكثر أنواع البطالة خطورة من حيث طبيعتها الواسعة الانتشار، وذلك طالما أنها تعد السبب الرئيس في حدوث البطالة الجماعية.

البطالة الاحتكاكية

عبارة عن البطالة التي تنشأ عن الاحتكاكات الاقتصادية، مثل التغيّرات في أي من الطلب أو العرض، أو اختراع آلات جديدة، أو تطبيق الأساليب الآلية في الإنتاج. وإذا ما كانت جميع العناصر قابلة للحركة تماما، فسوف تؤدي هذه الاحتكاكات الاقتصادية إلى حدوث أنواع بسيطة للغاية من البطالة.

البطالة التكنولوجية

في معظم الحالات يترتب على استخدام آلات جديدة ظهور بعض الأنواع من البطالة المؤقتة، ومن ثم فكثيرا ما يؤدي ذلك إلى معارضة استخدام الآلات الجديدة، بل وإلى منع استخدامها تماما في بعض الحالات المتطرفة، وبالرغم من ذلك يتمثل الأثر طويل المدى الذي يترتب على استخدام الآلات الجديدة في توسع نطاق الإنتاج وزيادة الدخل القومي وارتفاع مستوى المعيشة بالنسبة للمجتمع ككل. وعلى ذلك فإنه عاجلا أم آجلا يتزايد الطلب على عنصر العمل، ولكن حيث يعد عنصر العمل غير قابل للحركة تماما، فيتمثل الأثر المباشر في ظهور بعض أنواع البطالة الهيكلية.

البطالة الجماعية

عبارة عن الوضع الذي تعاني فيه جميع الصناعات تقريبا وفي الوقت نفسه من نقص الطلب على منتجاتها. ويعد هذا النوع من أخطر أنواع البطالة، حيث إنها تنتج عن نقص عام في الطلب، وعلى ذلك فهي تؤثر على جميع أنواع الصناعات تقريبا في الوقت ذاته، وذلك على الرغم من أن الصناعات المنتجة لرأس المال قد تتأثر بدرجة أكبر من الصناعات الأخرى، ويعرف هذا النوع من البطالة أحيانا بالبطالة الدورية، حيث يتزامن وقت حدوثها مع الدورات الاقتصادية. وتعد فترة الكساد الكبير الممتدة خلال السنوات ١٩٢٩ – ١٩٣٥ من أسوأ الأمثلة على هذه البطالة.

منفذ حدودي جديد مع تركيا

فحص الحمولات في احد المنافذ الحدودية (أرشيف)

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

شكلت الحكومة لجنة مشتركة بين العراق وتركيا لافتتاح منفذ حدودي جديد مع تركيا خلال العام الحالي.

وقال المستشار احمد الشيحاني لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن اللجنة العراقية – التركية ستباشر عملها لتسهيل الاجراءات القانونية والفنية لاختيار منفذ حدودي جديد بين البلدين ".

وأضاف: ان" اللجنة ستضم اعضاءً من وزارات التخطيط والبلديات والخارجية والتجارة والمالية وهيئة المستشارين والدائرة القانونية في الامانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء إضافة الى عضوية كل من وزارات الداخلية والدفاع والصحة ".

وتابع: ان "المنفذ الحدودي مع تركيا الذي من المؤمل افتتاحه يسهم في تعزيز التبادل التجاري ويمكن ان يوصل حجم التبادل التجاري الى اكثر من ٨ مليارات دولار سنويا". ويبلغ حجم التبادل التجاري مع تركيا ٤ مليارات دولار.

واتفقت وزارة التجارة العراقية في ٢١ حزيران /يونيو الماضي مع الجانب التركي مبدئياًعلى افتتاح منفذ حدودي جديد في المنطقة الحدودية القريبة من منفذ إبراهيم الخليل لفك الاختناق في دخول البضائع المستوردة.

بورصة الاسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٧٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٨٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٤٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٥٠,٠٠٠
شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٥٠,٠٠٠
بورك	١ طن	٨٥,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٢٥٠	خيار	٧٥٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطم	١٠٠٠
ليمون عراقي	٢٠٠٠	فلفل	١٠٠٠
ليمون مستورد	١٥٠٠	باذنجان	٧٥٠
تفاح اصفر	٧٥٠	شجر	٧٥٠
تفاح احمر	١٠٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح اخضر	٢٠٠٠	باقلاء	٥٠٠
موز	١٥٠٠	شوندر	٥٠٠
كيوي	٢٠٠٠	شلغم	٥٠٠
رمان عراقي	١٠٠٠	لهانة	٥٠٠
كستناء عراقي	٢٠٠٠	قرنابيط	٥٠٠
لالنكي	١٠٠٠	جزر	١٥٠٠
نارنج	٥٠٠	خس	٢٥٠
تمر زهدي	٥٠٠	فاصوليا	٢٠٠٠
تمر خستاوي	١٢٥٠	بطاطا	١٠٠٠

اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي

المعدن	سعر الـ(١)غم	المعدن	سعر الـ(١)غم
بلاتين	٨٠٠٠٠	ذهب عيار ١٨	٣٥٠٠٠
ذهب عيار ٢٤	٤٥٠٠٠	ذهب عيار ١٤	٣٠٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٤٠٠٠٠	ذهب عيار ١٢	٢٥٠٠٠
فضة	١٨٠٠		

(اسعار الأحجار الكريمة بالـ(دولار

النوع	الوزن	السعر	النوع	الوزن	السعر
ماس	قيراط	١٢٠٠	سندلس تركي	عقد ٣٠ غم	٣٥
لؤلؤ	١ غم	٣٠٠	كهرب الماني	١ غم	
مرجان	١ غم	١٠	كهرب روسي	١ غم	
زمرد كولومبي	١ غم	٥	كهرب بولوني	١ غم	
زمرد هندي	١ غم	٣	شذر	٣٠ غم	٨
ياقوت احمر	١غم	٢	فيروز	١٠ غم	٥
عقيق سليمان	عقد ١٥ غم	٧٠	عقيق	١٠ غم	١٠

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٧٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٣٥,٠٠٠
رز فيتنامي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
رز تايلندي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت طعام	١٥ كغم	٩,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٤٨,٠٠٠
شاي	١ كغم	٨٠٠٠
معجون طماطة	٩٥٠ غم	٣٠٠٠
دجاج عراقي	١ كغم	٣٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٣٢٥٠
دجاج اميركي	١ كغم	٣٠٠٠
بيض	٣٠ بيضة	٦٠٠٠
شعرية عراقية	١ كغم	٥٠٠